مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 163 (من 30 أبريل/نيسان إلى 7 مايو/أيار 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

ارتفاع فى مستوى الجرائم الجنائية.. الأسباب و طرق الحل

- معدل الجرائم في أفغانستان من سنة 1387- 1394 الهجرية الشمسية.....4
- أعداد غير مسجلة للجرائم..... 4
- ارتفاع في مستوى الجرائم الشنيعة.....5
- اسباب ازدياد الجرائم.....6
- طرق الحل لتقليل الجرائم..... 7

وضع قطاع الطاقة في افغانستان.. مشروعات توتاب و كاسا-1000

- الخلفية التاريخية.....8
- منابع الطاقة و توليدها في أفغانستان..... 9
- الكهرباء الواردة.....10
- مشروعات توتاب او كاسا-1000..... 11

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، تحليلا حول أحداث جنائية تقع في أرجاء البلد وخاصة في المدن الكبرى وفي المناطق التي تُعتبر آمنة. وفي آخير حدث من هذا النوع تم خطف ومن ثم قتل فتى صغير يُدعى أباسين، بطريقة بشعة، وقد تناقلت وسائل الإعلام هذا الخبر على نطاق واسع. يُعتبر مستوى الجرائم الجنائية في أفغانستان بشكل عام مرتفعا جدا. رغم تواجد هذه الظاهرة في كل المجتمعات، ما هي عوامل ارتفاع مستوى هذه الجرائم في أفغانستان؟ وما هي طرق المكافحة معها؟

وفي القسم الثاني من هذه الورقة التحليلية، نناقش وضع قطاع الطاقة الأفغانية والجدل الجاري حول مشروع في هذا القطاع. ففي الأسبوع الماضي اعترض عدد من نشطاء المجتمع المدني والسياسيين حول طريق يمر منه مشروع "توتاب"، وهو مشروع نقل الطاقة من تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان، ويبدو أن هذا المشروع قد يذهب ضحية لعبة سياسية. ما هو وضع قطاع الطاقة الأفغانية؟ ما هي خلفية هذا المشروع المثير للجدل؟ ماذا سيكون أثر مشروع "كاسا-1000"، و "توتاب"، على قطاع الطاقة الأفغانية؟ وما هي آثار تغيير مسير مشروع "توتاب"؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

ارتفاع فی مستوی الجرائم الجنائية.. الأسباب و طرق الحل

ظاهرة الجرائم الجنائية من المشاكل الاجتماعية للبشرية كلها و لكنا تُرتكب في أبشع صورها في أفغانستان. و يزداد معدل الجرائم الجنائيه البشعة يوما بيوم التي سببت لقلق متزايد لدى كثير من سكان البلد.

(أباسين) الطفل اللذي اختطف من قبل فريق المختطفين قبل قرابة خمسة اشهر من منطقة (كارته نو) داخل مدينة كابل ثم بعد تعذيبه و قطع اصبعه قتل بصورة بشعة وتم العثور على جسده في احدي ضواحي المدينة.

قضية اختطاف و قتل اباسين اثارت ضجة و ردود فعل واسعة لدى الشعب إلى ان طالب مجلس الشعب و عامة الناس ونشطاء المجتمعات المدنية من الحكومة ومؤسسة القضاء تطبيق العدالة في القضية المذكورة.

و قالت الرئاسة في بيان لها ان الرئيس قد تاثر بهذا الحادث و اصدر اوامر للجهات المعنية و القضائية تتابع الامر بجد حتى تطبق العدالة على عاملي القضية بجدية.

قضية اختطاف و القتل البشع لهذا الطفل علي أيدي المختطفين ليست قضية اولى بل شهدت الساحة الأفغانية قضايا بشعة اخرى في مختلف نواحى البلد. السؤال الذي يُطرح هنا: ما هي الاسباب التي تسببت في ازدياد هذه الجرائم البشعة في أفغانستان؟ و ما هي الخطوات التي يجب أن تتبناها الحكومة كى تقلل من وقوع تلك الجرائم إلى أدنى مستوياتها.

معدل الجرائم في أفغانستان من سنة 1387- 1394 الهجرية الشمسية

ظاهرة الجرائم لايمكن اقلاعها كليا عن المجتمع ولكن يمكن للحكومة اتخاذ بعض الخطوات حتى تقلل الجرائم الى ادنى مستوى ممكن.

لقد كان لإجمالي الجرايم المسجلة منذ سنة 1387 الى اليوم وتيرة تصاعدية. في سنة 1387 كانت الجرائم المسجلة عند الجهات المعنية 6786 قضية جنائية و لكن هذا العدد وصل إلى ثلاثة ارباع سنة 1394، لأنه وصل الي 14619 قضية جنائية. رغم انها وفي بعض السنوات انخفضت الجرائم بالنسبة للعام الماضي نسبيا (ففي سنة 1389 سجلت الجرائم 7010 جريمة فتقللت الجرائم في سنة 1390 الى 6929) ولكنها ارتفعت في بعض الاعوام بشكل لم يسبق لها مثيل. على سبيل المثال في سنة 1392 وصل عدد جميع انواع الجرائم في جميع انحاء البلد الي 27122 قضية. (لمزيد من التفصيل راجع الى الجدول رقم 1).

انواع الجرائم	١٣٨٧	١٣٨٨	١٣٨٩	١٣٩٠	١٣٩١	١٣٩٢	ثلاثة ارباع سنة ١٣٩٣	ثلاثة ارباع سنة ١٣٩٤
القتل	١٠٧٥	١١٧٥	٩٨٣	١٢٣١	١٩٤٨	٢٩٤١	١٦٢٨	١٦٧٣
الاختطاف	٢٧٩	٢٧٥	١٣٠	١١٣	١٩٥	٢٥٣	١٤٩	١٥٧
قطع الطوق	١١٩	٢١٣	١٢٦	١٢٠	١٧٧	٢٣١	١٨٥	١٥٣
التعدي الجنسى	٢٢٥	٢٨١	٢٤٧	٢٨١	٤٠٧	٩٩٦	٣١٧	٣١٨
السرقة	١٤٩٦	١٣٦٥	١٣٤١	١٢٩٠	٢٥٠٤	٤١٩١	٢٦١٠	٢٢٤٤
الجرح	١٤٩٩	١٠٩٠	١٠٥٢	١٠٠٢	٢٩٨٧	٥٩٨٠	٢٣١١	٢٨٦٨
الجرايم المتنوعة	٢٠٥٢	٢٧٨٩	٣٠٩٨	٢٨٧٢	٧٣٥١	١٢٢٣٩	٧٦٤١	٦٦٤٧
مجموع الجرائم	٦٧٨٦	٧١٦٤	٧٠١٠	٦٩٢٩	١٥٥٩٣	٢٧١٢٢	١٥٠٥٠	١٤٦١٩

أعداد غير مسجلة للجرائم

الإحصائيات التي ذكرناه في الجدول السابق هي الجرائم التي رفعت الى الجهات الرسيمة و سجلت من جانب الجهات المعنية و لكن احصاءات الجرائم الحقيقية في البلد هي اكبر بكثير من ذلك. بناء على تقرير

لمؤسسة آسيا (Asia Foundation) ان 49% من الجرائم لم تسجل لدى الجهات المعنية لعدم وصولها الي الجهات.

الفساد في الادارات الدولية, عدم اعتقال المجرمين او اطلاق سراح المجرمين بعد اعتقالهم من جانب الشرطة, و ضعف سيطرة الدولة في المناطق النائية, و البيوروقراطية الطويلة لتسجيل الجرائم, ضعف الثقة على الحكومة, تدخل الاقوياء في مثل هذه الامور يكمن ان نعدها من الأسباب التي تمنع تسجيل كثير من الجرائم لدى الجهات المعنية في الحكومة.

ارتفاع في مستوى الجرائم الشنيعة

رغم الانخفاض الاجمالي في معدل الجرائم, ازدادت الجرائم البشعة كالقتل و قطع الطرق. لان معدل القتل في سنة 1390 كانت اكثر من غيرها ولكن شاهدنا الانخفاض فى الجرائم الاخرى نسبيا. و نحن اذا نظرنا بعد المراجعة في ارقام ثلاثة ارباع السنة 1394 و 1393 نلاحظ ان مجموع الجرائم في ثلاثة ارباع سنة 1394 اقل بالنسبة لثلاثة ارباع السنة 1393 ولكن ارقام جريمة الاختطاف و القتل ازدادت بنسبة العام السابق.

و اما اذا نظرنا الي ارقام القتل في الاعوام الماضية للاحظنا ان باستثناء عن سنة 1389 الارقام الفعلية في ازدياد مستمر سنة بعد سنة. علي سبيل المثال جريمة القتل في سنة 1387 حدثت جرائم القتل 1075 ولكن في ثلاثة ارباع سنة 1393 و 1394 حدثت اكثر من 1600 حادثة جريمة القتل في البلد. (جدول 1)

من ناحية اخرى, المحاسبات الغير رسمية كذلك تشير الى ازدياد الجرائم بشكل ملحوظ. فقط في مدينة كابل وقع في 3 اسابيع من شهر ديسمبر 318 وقائع جنائية. و كل يوم تقع عشرات الوقائع الجنائية في المدن الكبرى.

زيادة جريمة الاختطاف علاوة على التاثيرات السلبية التى القت على روح و حياة الناس من كذلك له اثر على النشاطات الاقتصادية ايضا. و اختطاف التجار و افراد عائلاتهم من المناطق الآمنة في المدن الكبيرة هي التي سببت فى تعطيل النشاطات الاقتصادية من قبل التجار بسبب بسبب سوء الاوضاع الامنية.

بعد العام 2014 الميلادية اخرج كثير من التجار استثماراتهم من البلد و ذهبوا بها الي خارج البلاد خوفا على اموالهم بسبب الاوضاع الامنية. جرائم الاختطاف و السرقة من الجرائم التي من اكثر الناس تضررا بها هم التجار و اصحاب الثروات, و هذه الحالة هي التي يئس منها هولاء التجار و المستثمرون فلذلك و تسبب في فرار المستثمرين الأخرين كذلك.

اسباب ازدياد الجرائم

بناء على الدراسة الإستقصائية من سنة 2009 الى 2014 على حد الوسط 20.17% من الناس البطالة, 13.17% الفساد الاداري و 7.67% الامية و 7.7% يعدون الفقر من العوامل المهم في ازدياد الجرائم. و هنا نعد الاسباب الحقيقية لازدياد الجرائم كالتالي:

1. **الفساد الاداري و عدم تنفيذ القواني:** بناء علي تقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، عرفت افغانستان الدولة الثانية عالميا في كثرة الفساد الإداري و بناء على الدراسة الاستقصائية في سنة 2014 عرفت المحاكم و الادارات القضائية 34% و الشرطة 26% من الادارات الفاسدة. لذا الفساد المتشري في هذه الادارات لها اثر بارز في زيادة الجرائم الجنائية لان المجرمين يعتقلون بواسطة الشرطة و يحاكمون في المحاكم و الإدارات القضائية. كذلك كون الشرطة غير محترفين في وظائفهم لم يتسبب في افلات المجرمين فحسب بل في بعض المواقع يكونون متعاونين معهم في تلك الجرائم ايضا.
2. **البطالة:** مستوي البطالة في افغانستان تطلعت الي ذروتها في هذه الايام الاخيرة و بعض الشباب العاطلين عن العمل يرتكبون هذه الجرائم و الجنايات البشعة للحصول على الموارد المالية غير المشروعة.
3. **السياسيون والاقوياء:** بعض الاقوياء و السياسيون يدافعون عن المجرمين امام القانون بسبب المنافع الشخصية. و هذا هو الدليل على وقوع الجرائم في بياض النهار و في المناطق الآمنة من المدينة بالاستفادة من السيارات ذو النوافذ السوداء. و من العوامل الأخرى التي ساهمت في ذلك هو نشر المسلسلات التلفزيونية و البرامج المبتذلة خلاف المعايير الاخلاقية و ضد الثقافة الافغانية و

للدين الافغاني. هذا النوع من النشرات تحسب من العوامل المهمه لازدياد الجرائم. في حين ان احدى الاسباب التي تساعد في انخفاض الجرائم هي الاحتراز عن النشرات المبتذة في وسائل الاعلا م و و بدلا عنها يجب نشر البرامج المفيدة و المطلعة.

4. **حمل الاسلحة الغير قانونية و وجود الافراد الغير مسوولة:** منذ عدة عقود من الحروب وزعت الاسلحة في كل نواحي البلد. رغم ان الجهود بذلت منذ عام 2005 لجمع تلك الاسلحة الغير قانونية ولكن مع ذلك توجد كمية كبيرة من الاسلحة في كل بقاع البلد علي سبيل المثال قبل اشهر حدثت شجار بين الافراد المسلحين الغير المسوولة في احدي الاعراس فقتل فيها 22 وعشرون شخصا.

طرق الحل لتقليل الجرائم:

- تجب علي الحكومة اتخاذ اجراءات جادة و حاسمة و مؤثرة لمكافحة الفساد الاداري في كل ادارات الدولة كالقضاء و قوى الامن لان الفساد في هذه الادارات من العوامل الاساسية التي تسببت في ازدياد الجرائم في البلد.
- رفع المستوي الاحترافي للقوى و الادارات التي تكافح الفساد عن طريق التدريبات المهنية و ازدياد مرتباتهم كذلك حتي يتقلل ميزان الفساد الاداري في هذه الادارات كذلك.
- اتخاذ الاجراءات الجادة و العملية لتوليد الاعمال و رفع البطالة لاولئك الشباب الذين يشاركون في مثل هذه الجرائم بسبب البطالة و عدم وجود العمل و الاشتغال.
- ان يكون موقف الدولة و الادارات القضائية حاسما و جادا امام هؤلاء المجرمين الجنائين و ان تعقد جلسات القضاء علنا حتي ينتهي كليا او يقل رغبة المجرمين في ارتكاب الجرائم.
- ان تمنع الحكومة نشر البرامج المبتذلة و مخالفة مع التعليمات الدينية و القوانين الناقذة و ثقافة البلد في وسايل الاعلام.

وضع قطاع الطاقة في افغانستان.. مشروعات توتاب و كاسا-1000

في الاسبوع الماضي كنا شاهدين لبعض المظاهرات من جانب بعض السياسيين و الناشطين المدنيين كانوا يسعون لتغيير مسير هذا المشروع و كذلك ردة فعل الحكومة ايضا. في جانب ذلك من المقرر ان تبدأ اعمال المشروع الآخر التي تسمى به (كاسا 1000) الكهربائية في 12 من شهر مايو المقبل.

في هذا المقال سنسعى ان نقدم تحليلا عن خلفية وضع قطاع الطاقة و حالتها الفعلية و مستقبلها و تاثير مشروع (التوتاب و كاسا 1000) علي الاقتصاد و قطاع الطاقة في المستقبل و كذلك سوف نشع الضوء على المشاجرات الجارية حول مسير المشروع.

الخلفية التاريخية

كان اهل افغانستان يستفيدون من الفحم و الزيت كمصدر للطاقة في الزمن القديم و لكن في اواخر القرن التاسع عشر الميلادي في عهد حكومة الامير عبد الرحمن خان اتخذ بعض الخطوات العملية و صنعوا المولد الكهربي الذي كان بامكان ان يشغل 40 مصباحا فقط. و بعدها في عهد الامير حبيب الله خان كانوا يحصلون علي الكهرباء بواسطة البطاريات و كانوا ينيرون عليها القصر الرئاسي. و نفس العهد بدأو العمل

علي صناعة المصنع المائي للكهرباء في منطقة جبل السراج ثم استفادوا من تلك المصنع في عهد الامير امان الله خان. ثم وضع حجر الاساس شركة باسم (د تنويراتو شركت) اي شركت التنويرات لاجل توزيع النور, التي استطاعت توزيع الكهرباء في العاصمة كابل الى 18 الف بيت الى سنة 1307 هجرية. بعد الحرب العالمية الثانية الى حين العدوان الروسى الغاشم استطاعت الحكومة ان تصنع بعض السدود المائية لصناعة الكهرباء بمساندة بعض الدول في المناطق المختلفة وهي سد كجكي, ماهيبر, نغلو, درونته, كريشك, دهله, جط وردك, سلما وغيرها من السدود المائية لتوليد الكهرباء. ولكن بعد العدوان الروسي و بسبت نشوب الحرب الداخلية وصلت لهذه السدود من لاضرار البالغة و بعد عام 2001 كانت هناك عدة محاولات لاعادة اعمار تلك السدود و المحطات الكهربائية ولكن رغم ذلك لم تصل تلك المحطات الى شكلها و توليدها كالتي كانت عليها من قبل.

منابع الطاقة و توليدها في أفغانستان

ان أفغانستان غنية بمنابع الطاقة, بدأ من منابع الطاقة الشمسية, الى المائية, و البطرولية و الغازية و الفحم و الهواء. ان أفغانستان لديها من امكانية توليد الطاقة من منابع شمسية 223 الفا, و من منابع مائية 23 الفا, و من الغاز 600 و من الهواء 68 الفا ميجاوات من الكهرباء في البلد.

رغم وجود كل هذه الظرفية لم تستطع الحكومة ان تولد 2000 ميجاوات فى داخل البلد و تتكئ البلد على الطاقة الكهربائية الواردة من الخارج. علي سبيل المثال في عام 1385 كانت تنتج الطاقة الكهربائية مجموعا في داخل البلد ٩١٦.٨٩ مليون كيلو وات في الساعة التي كانت منها (٦٤٥.٩٧ مليون كيلووات\ في الساعة) من الماء و (٢٦٧.٣٧مليون كيلووات\الساعة) منها كانت حرارية, و (٣.٥٦مليون كيلووات\ الساعة) منها تولد من البطرول. و بعد هذه السنة كانت تتغير الارقام فكانت تكثر حينا و تقل حينا أخر. في سنة ١٣٩١ كانت توليد الكهرباء في داخل البلد مجموعا يصل الي ٨٨٢.٩ ، و في سنة ١٣٩٢ الى ١٠٢٢.٣ و في سنة ١٣٩٣ كال ١٠٤٩ ميليون كيلووات/في الساعة.

كذلك كانت شركت الكهرباء الافغانية تملك ٢٢٧٨٥٤ من الزبائن في سنة 1382 و لكن في سنة 1393 ازدادت الزبائن لهذه الشركة الي اكثر من مليون زبون (١.١٥٤٧٩٨ ميليون).

الجدول رقم 1: منابع توليد الكهرباء في أفغانستان (مليون كيلو وات\ الساعة)

مصانع توليد الكهرباء	1391	1392	1393
	2012-13	2013-14	2014-15
المجموع	882.9	1022.3	1049.0
الكهرباء المائي	708.6	803.9	895.0
الكهرباء الحراري	107.1	108.5	81.1
الكهرباء البطرولي	67.2	109.9	72.9

المأخذ: الاحصائية السنوية الافغانية

الكهرباء الواردة

منذ سنة 1381 بدأت اعادة أعمار افغانستان و من ضمنها بدأت إعمار السدود المائية لتوليد الكهرباء كذلك و ان كانت مولدات الكهربية في بعض السدود لم تشغل بصفة جيدة و لكن رغم ذلك سدت من احتياجات توليد الكهرباء الى حد ما.

و بجانب ذلك استوردت الكهرباء من البلاد المجاورة كإيران و ازبكستان و طاجيكستان و تركمنستان. ان فكرنا الى الارقام التي استثمرتها شركة الكهرباء الأفغانية من سنة 2007 الى سنة 2015 لوجدنا انها استثمرت حوالى 973 مليون دولار علي الكهرباء الواردة.

عل الجانب الآخر طبقا لأرقام ادارة الإحصائيات المركزية افغانستان صرفت على الكهرباء الوارد من ۴۱۹۰۷.۴ مليون افغاني. و طبقا لهذه الارقام ازدادت الاستثمارات علي الكهرباء في كل سنة بشكل ملحوظ. على سبيل المثال في سنة 1385 استوردت افغانستان الكهرباء بقيمة ۹۹.۷۹۰ افغاني و في سنة 1393 وصل هذه الاستيراد بقيمة ۱۰۶۳۰.۴ مليون افغاني. (لمزيد من المعلومات راجع الجدول رقم 2)

جدول رقم 2: قيمة الكهرباء المستورد لأفغانستان (مليون افغاني)

القيمة المجموعية	الاعوام								
	1385	1386	1387	1388	1389	1390	1391	1392	1393
	790.99	1035.7	1064.9	1873.1	3875.2	5948.1	7045.7	9643.4	10630.4

المأخذ: الاحصائية السنوية الافغانية

اذا نظرنا إلى الصلاحيات الموجودة في قطاع الطاقة الكهربائية نستطيع ان نقول اذا حدث استثمار في قطاع الكهرباء و استفيد منها بصورة جيدة, لاصبحت البديل الاحسن من الكهرباء المستورد و لاستغنى أفغانستان من استيراد الكهرباء بالملائين من الدولارات.

مشروعات توتاب او كاسا-1000

مشروعات توتاب و كاساس 1000 تنقل الكهرباء من أسيا الوسطى الى أسيا الجنوبية. هاتين المشروعتين مهمه لاقتصاد أفغانستان من جانب أنها ليست فقط تسد عجز الضرورة إلى الكهرباء فحسب بل إنها تحصل على رسوم معينة بدل انتقال الكهرباء من أراضيها كذلك.

مشروع كاسل 1000 ستنقل 1300 ميجاوات كهرباء من قرغزستان و طلجيكستان الي افغانستان و باكستان و عن طريق مشروع التوتاب ستنقل الكهرباء من تركمنستان و ازبكستان و طلجيكستان الى افغانستان و باكستان. و من الممكن افتتاح مشروع كاسا 1000 فى الاسبوع المقبل و لكن مشروع توتاب اصبحت موضع جدل و نقاش داخلي حول مسير انتقالها.

بعض المعترضين في داخل الحكومة أثارو الجدل لتغيير مسير المشروع و هددو الحكومة ان لم تنقل الحكومة حبال كهرباء هذه المشروع من ولاية باميان فسوف يوسعون رقعة المظاهرات. ولكن هذا الامر تقني بالكامل و ينبغي ان يتعامل مع هذه القضية تقنيا و فنيا و لا ينبغي ان يعامل فيها معاملة سياسية و ان لا يكثرو من ضغوطهم علي حكومة الوحدة الوطنية.

رغم ان شركة المانية في دراستها التي اجرتها فضلت انتقال اسلاك الكهرباء لهذا المشروع عن طريق ولاية باميان بشرط ان يستفيد الصينيون من هذا الكهرباء في استخراد معدن النحاس ثم تنقل الاسلاك من تلك الطريق الى كابل. قررت الحكومة تغيير المسير عن بدلا عن طريق ولاية باميان الى طريق سالنج من ولاية بروان في عهد الدورة الثانية من رئاسة حامد كرزاي حين كان كريم خليلي معاونا له في دورته الرئاسية. ولكن لم يعترض عليه احد في ذلك الوقت ولكن الان حين تبدأ العمل علي تطبيقه في هذه الايام و المساندون الدوليون كذلك جاهزون للاستثمار فيها, وجدت النقاشات و المباحثات على هذا المشروع و حماها بعض السياسيون في الوقت الذي حكومة الوحدة الوطنية مغرضة للضغوط و التحديات الكبيرة.

فان غيرت مسير هذا المشروع من طريقها الاصلي المدروس فسوف تكون له هذه النتائج السلبية:

- سوف تتاخر تطبيق هذا المشروع على الاقل الى سنتين.
- الاستمثارات و النفقات التي انفقت على الدراسة عن طريق سالنج سوف تضيع سدى.
- تغيير الطريق من سالنج الي ولاية باميان سوف تطول الطريق مزيدا من 80 كيلو متر الي 120 كيلو متر.
- طول الطريق سوف يكثر النفقات على هذا المشروع بنسبة طول المسيرة المتغيرة.
- التعامل السياسي و الجدل و النقاش فى هذا الموضوع سوف يؤدي الي يرغب المستثمرين عن الاستثمارات في المشاريع الكبري في المستقبل.
- الحالة الجارية في الموضوع سوف تشغل بال الحكومة في الصراع الجاري و يمكن توسيع نطاق الاختلافات.

علاوة على هذا على الحكومة الوحدة الوطنية ان تستجيب للمطالب الاساسية لاهل ولاية باميان و تكمل ضروریاتهم الكهربائية عن طريق تشاريكار او عن طرق اخري.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.